



WORLD CUSTOMS ORGANIZATION  
ORGANISATION MONDIALE DES DOUANES

منظمة الجمارك العالمية

## بيان حول الأزمة المالية العالمية موجه لقمة مجموعة العشرين، المنعقدة في 02 أبريل/نيسان 2009

### 1. تمهيد:

تعتبر منظمة الجمارك العالمية عن ارتياحها للفرصة المتاحة أمامها لتبادل معكم معلومات عن الأبحاث والتوصيات والتدابير التي تعتمزم اتخاذها لمواجهة الأزمة المالية العالمية. تحتل منظمة الجمارك العالمية، التي تضم 174 بلدا عضوا والتي تعالج إدارتها الجمركية 98 % من مجمل المبادلات التجارية الدولية، موقعا ملائما من شأنه: (1) تدعيم التدابير الرامية لتعزيز التجارة الدولية في هذه الفترة المتميزة بالتوترات الاقتصادية، (2) القيام بأبحاث حول كيفية تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية. نأمل أن تكون هذه المعلومات ذات صلة ومفيدة لمداولاتكم بلندن في 02 أبريل/نيسان 2009.

خلال قمة مجموعة العشرين الأخيرة في نوفمبر/كانون الثاني 2008 بواشنطن، أكدت البلدان العشرين على أنه من الأهمية بمكان رفض كل نزعة حمائية وتفاذي إقامة حواجز اقتصادية جديدة أمام التجارة. وفي هذا الصدد، تلح منظمة الجمارك العالمية على أهمية تيسير المبادلات التجارية وتفاذي إقامة حواجز جديدة أمام التجارة، بما في ذلك الحواجز غير التعريفية أمام المبادلات التجارية في إطار العمليات الجمركية.

وفي ختام هذا البيان، ترفع منظمة الجمارك العالمية إلى عناية مجموعة العشرين ثلاث توصيات.

### 2. الجمارك والتجارة الدولية.

تضطلع الحكومات من خلال العمليات الجمركية بمجموعة كبيرة من عمليات الرقابة على المستوى الدولي لحركة البضائع وتنقل الأشخاص عبر الحدود، بما في ذلك تحصيل الإيرادات التي تمول عمل الحكومات، وحماية المستهلكين والأمن القومي وحماية البيئة. وفي الوقت ذاته، ترى منظمة الجمارك العالمية أن هذه النشاطات القانونية المشروعة لا ينبغي أن تكون عائقا أمام حركة السلع وأنها ليست في حاجة لذلك. وبعبارة أخرى، إذا كانت للحكومات مسؤولية مراقبة الحدود، فعليها أن تيسر كذلك المبادلات على طول سلسلة التوريد الدولية.

تعني عبارة "تيسير المبادلات التجارية" : تبسيط ومواءمة الإجراءات التجارية الدولية، حيث تشمل الإجراءات التجارية كل النشاطات والممارسات والترتيبات الرامية إلى جمع البيانات الضرورية لحركة السلع في المبادلات التجارية الدولية وتقديمها وتبليغها ومعالجتها.

في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها العالم اليوم، يمكن للجمارك أن تؤدي دورا محوريا في تيسير المبادلات التجارية، وتكون بذلك محركا للتجارة العالمية بتبسيط الإجراءات الجمركية وتقادي المعاينة المادية غير المجدية للشحن وتقليص الفترة بين إيداع البيان الجمركي وتخليص البضائع، الأمر الذي سيخفض لا محالة تكاليف العمليات. كما أن منظمة الجمارك العالمية لاحظت أن قيام بعض الإدارات الجمركية بتحسين أدائها قد حفز إدارات جمركية أخرى ووكالات حدودية على الاقتداء بها.

ترى منظمة الجمارك العالمية أن الجهود الرامية إلى فرض حواجز غير تعريفية (مثل زيادة المعاينات المادية غير المجدية للإرساليات) لا تعزز المبادلات التجارية الدولية، لاسيما في مرحلة ركود التجارة العالمية.

### 3. الأبحاث التي أنجزتها منظمة الجمارك العالمية حول الأزمة المالية العالمية

أجرت منظمة الجمارك العالمية مجموعتين من التحقيقات في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 وفي فبراير/شباط 2009، حول كيفية تأثير الأزمة المالية العالمية على الإدارات الجمركية وعلى التجارة الدولية. وتوصلت إلى النتائج التالية:

• أفادت معظم الإدارات الجمركية بانخفاض حجم المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) في شهر ديسمبر/كانون الأول 2008 مقارنة مع الأشهر السابقة ومقارنة مع شهر ديسمبر/كانون الأول 2007. وتبين المعطيات الأولية حدة في الانخفاض في شهر يناير/كانون الثاني 2009.

• أصبحت عدة بلدان نامية تعاني من تقلص الرسوم الجمركية بسبب انخفاض الواردات. هذه الرسوم الجمركية ضرورية لتمويل الأعمال الحكومية الأساسية في هذه البلدان.

• تشهد سوق المبادلات المالية تدهورا.

• تأخذ بعض الإدارات الجمركية إجراءات ايجابية لمواجهة الأزمة. إذ أنها تقوم بوضع خطط دفع مؤجل للرسوم الجمركية، وتخفيف خطط التسديد للمتعاملين التجاريين الذين يعانون من صعوبات تجارية مؤقتة وتسريع عملية إعادة الرسوم الجمركية. كما تبدي نوعا من المرونة بالنسبة لاحترام الشروط الأمنية (الضمانات).

• تواصل مجموعة من الإدارات الجمركية تطبيق سياسات التحديث، مثل الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطر بغية التخفيف من أثر الإجراءات الجمركية على التجارة المشروعة، وخلق شراكة بين الجمارك ومؤسسات الأعمال، تسمح بمنح تسهيلات للمؤسسات التي تمتثل للتنظيم الجمركي.

• تتباطأ الحكومات في تعديل الأهداف المتعلقة بالإيرادات الجمركية ، على الرغم من تدهور حجم المبادلات التجارية، وهكذا تجد بعض الإدارات الجمركية نفسها مجبرة على زيادة المعائنات المادية للإرساليات من أجل ضمان إيرادات جمركية.

• تلجأ بعض المصالح المؤهلة في ميدان السياسة التجارية لاتخاذ تدابير تعرقل تيسير المبادلات التجارية مثل ما هو الحال بالنسبة للزيادة غير المجدية للمعائنات المادية للإرساليات، من أجل التقيد بالمعايير الوطنية ولأهداف أخرى غير مالية.

#### 4. مجموعة التدابير المقترحة من قبل منظمة الجمارك العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية

تعتمد منظمة الجمارك العالمية وأعضاؤها مقاربة شجاعة وشاملة لمواجهة الأزمة، وذلك من أجل تعزيز الثقة في النظام التجاري الدولي. وتوزع التدابير التي تقترحها منظمة الجمارك العالمية على مجموعتين:

أ. توصيات منظمة الجمارك العالمية تتعلق بما يجب على الإدارات الجمركية فعله خلال الأزمة.

ب. التدابير التي تتخذها منظمة الجمارك العالمية لمساعدة الإدارات الجمركية خلال الأزمة.

#### أ. توصيات منظمة الجمارك العالمية للإدارات الجمركية:

تعزيز إدارة المخاطر وإجراءات أخرى لتيسير المبادلات التجارية – توصي منظمة الجمارك العالمية الإدارات الجمركية بإدراج وتكثيف اللجوء لإدارة المخاطر والتدابير الأخرى الخاصة بتيسير المبادلات التجارية في عمليات المراقبة الجمركية، بغية جعل الإجراءات الجمركية أكثر إنصافاً وفعالية، مما سيؤدي لا محالة إلى تسريع معالجة المبادلات التجارية. وبصفة خاصة، فإن منظمة الجمارك العالمية تنصح الإدارات الجمركية بتطبيق أنظمة مراقبة ملائمة لانخفاض حجم المبادلات التجارية ولا تعرقل التجارة المشروعة. على الإدارات الجمركية أن تركز نشاطها على المخالفات الجمركية الخطيرة، كالتهرب والتزوير وتقديم الوثائق المزورة ( سوء التقدير، المنشأ، الخ) والأمن، لكن ليس بهدف الحماية. تتجسد مبادئ تيسير المبادلات التجارية لمنظمة الجمارك العالمية في الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، والتي تعرف كذلك اتفاقية كيوتو المنقحة.

التعاون البيئي بين إدارات الجمارك – توصي منظمة الجمارك العالمية الإدارات الجمركية بتعزيز الشبكة العالمية للتعاون الجمركي من أجل تيسير المبادلات التجارية من خلال تبادل المعلومات والخبرات.

التشاور مع الوزارات المكلفة بالسياسات التجارية – توصي منظمة الجمارك العالمية الإدارات الجمركية بالتعاون مع وزاراتها المكلفة بالسياسات التجارية فيما يخص مسائل الاستثمارات الجديدة والضرائب.

التعاون بين الجمارك والشركات – توصي منظمة الجمارك العالمية الإدارات الجمركية بالمضي قدماً نحو إقامة علاقات تعاون مع الفاعلين التجاريين المشروعيين من أجل توفير معلومات ذات صلة في

SAFE لمنظمة الجمارك العالمية الرامي إلى تأمين التجارة العالمية وتيسيرها . إن الاعتراف المتبادل ببرنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد من شأنه أن يساهم في تيسير المبادلات التجارية العالمية من المنشأ إلى المقصد.

*إدارة الحدود المنسقة* - توصي منظمة الجمارك العالمية الإدارات الجمركية بالعمل مع مصالح أخرى للمراقبة على الحدود بغية مواءمة الإجراءات عند الحدود وتبسيطها.

*الدفع المؤجل* - توصي منظمة الجمارك العالمية الإدارات الجمركية باللجوء قدر الإمكان إلى تطبيق نظام يمنح للفاعلين الموثوق فيهم، وقتاً إضافياً لدفع الرسوم الجمركية أو السماح لهم بدفع هذه الرسوم عند تاريخ مسمى بعد الإفراج عن السلع.

*المرونة في مجال الضمانات* - توصي منظمة الجمارك العالمية الإدارات الجمركية أن تكون أكثر مرونة، قدر الإمكان، عندما يتعلق الأمر بالمبالغ المالية وبشروط الضمانات المصرفية خلال فترة الأزمة المالية.

## **ب. التدابير المتخذة من قبل الجمارك العالمية**

دعم تيسير المبادلات التجارية – ستواصل منظمة الجمارك العالمية دعم الأساليب الرامية إلى تبسيط الإجراءات الجمركية و مواءمتها وكذا الأمر بالنسبة لتدابير تيسير المبادلات التجارية.

*برنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية* - إن منظمة الجمارك العالمية، بصفتها المنظمة العالمية الوحيدة ذات الأهلية والخبرة في المجال الجمركي، ستواصل دعمها لاجتماعات مجموعة التفاوض لمنظمة التجارة العالمية حول تيسير المبادلات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل خبراء منظمة الجمارك العالمية مساهمتهم في مهام منظمة التجارة العالمية الرامية لتعزيز القدرات في ميدان تيسير المبادلات التجارية.

*تعزيز القدرات من طرف منظمة الجمارك العالمية* - ضاعفت منظمة الجمارك العالمية المساعدات التي تقدمها حالياً للبلدان النامية في مجال تعزيز القدرات، عن طريق توفير استشارات وتحليل ومساعدة في التنفيذ، باستعمال وسائل منظمة الجمارك العالمية، وكذا تدريب ومساعدة فنية في ميدان تيسير المبادلات التجارية، بالإضافة إلى وسائل أخرى لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

*التشاور مع المانحين* – ستواصل منظمة الجمارك العالمية تشاورها مع المانحين بغية إبرام اتفاقات حول تمويل برامج التحديث الجمركي، وبصفة خاصة، من أجل تطوير تدابير تيسير التجارة.

*أبحاث منظمة الجمارك العالمية* – ستواصل منظمة الجمارك العالمية أبحاثها المتعلقة بالأزمة المالية العالمية سواء قصد جمع بيانات تمكن من تحديد التوجهات أو للمساهمة في تشخيص التدابير التي يمكن أن تنشط التجارة الدولية من جديد وتسمح بالاستجابة لمتطلبات الأزمة المالية العالمية.

## 5. الخاتمة.

ستواصل منظمة الجمارك العالمية استطلاع توجهات التجارة العالمية للانخفاض، في هذه الفترة المتميزة بانكماش الاقتصاد العالمي. ولمواجهة هذه الظاهرة، حددت منظمة الجمارك العالمية مجموعة من التوصيات والتدابير التي نرى أنها ستدعم التجارة العالمية خلال هذه الأزمة المالية. ونحن على يقين أنه إذا ما طبقت بشكل واسع، فإن هذا التدابير لن تساهم فقط في تيسير المبادلات التجارية، بل ستعيد الثقة في التجارة العالمية وتضع بذلك حدا لهذه الأزمة.

\* \* \*

### توصيات مرفوعة لمجموعة العشرين

قصد إعادة الثقة في النظام التجاري الدولي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، تحت منظمة الجمارك العالمية مجموعة العشرين على تسجيل التدابير التالية ودعمها.

- على السلطات الوطنية والإقليمية أن تعزز تدابير تيسير المبادلات التجارية المنسجمة مع المعايير الجمركية الدولية ومعايير هيئات المراقبة الأخرى على الحدود.
- ينبغي أن تشجع البلدان المتطورة والمنظمات الدولية المانحة برامج تعزيز القدرات والتحديث الجمركي، بما في ذلك إقامة البنية التحتية الضرورية لاقتصاد الأسواق الناشئة والبلدان النامية، الأمر الذي سيؤدي إلى النهوض بالاقتصاد والاستثمار على المستوى الدولي.
- ينبغي أن تحظى منظمة الجمارك العالمية والمنظمات الدولية المعنية، بالتشجيع من أجل رصد التوجهات الجديدة للتجارة العالمية وتحديد الممارسات المثلى التي ينبغي تنفيذها للمحافظة على نظام التجارة العالمية.

---